

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

تأثر النمو الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2011 بشكل عميق جراء كل من التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة، والتغيرات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية. هذا إلى جانب تأثير تراجع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وخاصة اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي والتي تمثل الشريك التجاري الرئيسي لبعض الدول العربية. فقد سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ارتفاعاً من حوالي 2 تريليون دولار في عام 2010 إلى حوالي 2.37 تريليون دولار في عام 2011، محققة بذلك معدل نمو بحوالي 18.0 في المائة بالمقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي 15.5 في المائة في عام 2010. كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 5,842 دولار للفرد في عام 2010 إلى حوالي 6,731 دولار في عام 2011، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 15.2 في المائة مقارنة بحوالي 12.8 في المائة في عام 2010. وفي حين سجل الناتج المحلي للدول العربية ارتفاعاً في معدل النمو بالأسعار الجارية، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة تراجع من 4.6 في المائة عام 2010 إلى 2.4 في المائة عام 2011، وذلك نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية واضطرابات خلال نفس العام، إضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، على خلفية زيادة الطلب المحلي خاصة في الدول المصدرة للنفط، وزيادة أسعار السلع الغذائية وأسعار المحروقات، وحصول اختناقات في عرض السلع والخدمات في الدول العربية التي شهدت الاضطرابات المذكورة.

وفيما يخص التطورات في الهيكل القطاعي للناتج لعام 2011، فقد ارتفعت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتبلغ حصته 40.7 في المائة وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط. ومن جهة أخرى يبين هيكل الإنفاق أن الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي مازال يستحوذ على نسبة عالية من بنود الإنفاق بلغت حوالي 59.2 في المائة. وانخفضت حصة الاستثمار من بنود الإنفاق بحوالي 2.5 نقطة مئوية عن العام السابق لتبلغ حوالي 23.5 في المائة وانخفض معدل نموه ليصل إلى 6.1 في المائة نتيجة تراجع الاستثمارات في بعض الدول العربية بسبب ظروف عدم الاستقرار في المنطقة ككل. وسجلت صادرات السلع والخدمات معدل نمو مرتفع بلغ حوالي 27.6 في المائة بالمقارنة مع النمو المتواضع للواردات والذي بلغ معدله 11.4 في المائة، مما أدى إلى زيادة في نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات في الدول العربية ككل.

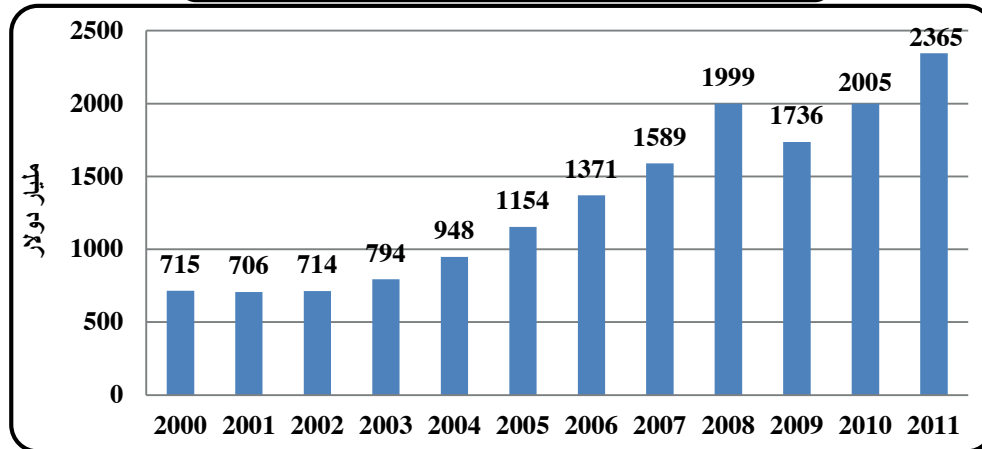
ويبين الجزء الخاص بالفقر وتوزيع الدخل في هذا الفصل أن مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية بشكل عام، وبصرف النظر عن عدم توفر بيانات كافية حولها، تظل في المتوسط أفضل من بعض المناطق الأخرى في العالم. إلا أن هذه المؤشرات غير كافية للتعبير وحدها عن درجة الفقر البشري بمختلف أبعاده وعن درجة التماسك والاستقرار الاجتماعي في الدول العربية، وهي مفاهيم أصبحت تأخذ موقعاً مركزياً في أدبيات تقييم الأداء التنموي.

التطورات الاقتصادية

أداء الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل خلال عام 2011 نحو 2,365 مليار دولار، محققاً بذلك معدل نمو بحوالي 18.0 في المائة بالأسعار الجارية، بالمقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي 15.5 في المائة في عام 2010 وهو ما يعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يومياً وارتفاع عائدات صادرات الدول العربية المصدرة له، الشكل (1).

الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية 2011-2000



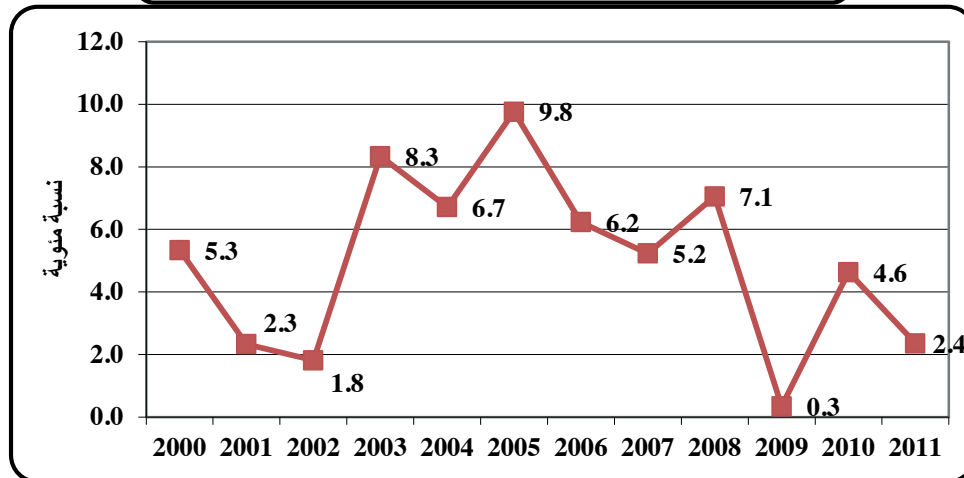
المصدر: الملحق (2/2).

وألقت الأحداث والتطورات التي عرفتها المنطقة ككل وبعض الدول العربية بشكل خاص بظلالها على الأداء الاقتصادي لهذه الدول. فمن جانب التطورات في المنطقة، أثرت بعض التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بالعرض والطلب مثل توقف إنتاج وتصدير النفط في ليبيا، على أسواق النفط مما أدى إلى زيادة في أسعار النفط الخام بحوالي 39 في المائة بالمقارنة مع عام 2010، وبقائها عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال عام

2011. وأدت هذه العوامل إلى ارتفاع عائدات الدول العربية من صادرات النفط بحوالي 41 في المائة بالمقارنة مع عام 2010، مما أثر ايجابيا على النمو في معظم هذه الدول. من ناحية أخرى، تأثرت كل من تونس ومصر والبحرين وليبيا واليمن وسورية بالأحداث والتغيرات السياسية العميقة التي شهدتها تلك الدول، وتأثرت بقية الدول العربية بتلك الأحداث بشكل غير مباشر.

وفي حين أثرت الأحداث والتطورات المذكورة على الدول العربية بشكل متفاوت إلا أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة سجل انخفاضًا من 4.6 في المائة عام 2010 إلى 2.4 في المائة عام 2011، وذلك نتيجة تراجع الناتج في عدد من الدول العربية التي شهدت تغيرات سياسية وعدم استقرار خلال نفس العام، إضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية، على خلفية زيادة الطلب المحلي خاصة في الدول المصدرة للنفط وتأثر إنتاج السلع والخدمات في الدول العربية التي شهدت الأحداث المذكورة. وبالإضافة إلى هذه التطورات في المنطقة، فقد تأثرت بعض الدول العربية ذات الإقتصادات المتنوعة مثل تونس بتراجع النمو في الدول المتقدمة وانخفاض الطلب على صادراتها من جرّاء الركود الذي أصاب أسواق صادراتها الرئيسية في الإتحاد الأوروبي، الشكل (2).

الشكل (2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية 2011-2000



المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملة الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

وتظهر تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الثابتة وبالعملة الوطنية في عام 2011 التباين الواضح في الأداء بين الدول النفطية وغير النفطية من ناحية، والدول التي شهدت حالة من عدم الاستقرار وبقية الدول العربية من ناحية أخرى، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2010 و 2011

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية		متوسط نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	2010	2011
الأردن	2.3	2.6	0.1	0.4	10.9	9.1
الإمارات	1.4	4.2	0.7	3.0	9.3	19.3
البحرين	4.5	2.2	-3.6	-5.9	11.8	17.8
تونس	3.5	-1.5	2.4	-2.6	1.6	4.7
الجزائر	3.3	2.5	1.3	0.5	17.2	21.9
جيبوتي	3.5	4.5	0.4	1.4	7.6	9.7
السعودية	5.1	7.1	1.7	4.2	21.0	31.0
السودان	4.5	2.7	0.6	-0.5	10.5	-0.6
سورية	3.4	-3.4	0.9	-5.8	11.3	0.3
العراق	5.9	8.6	3.3	6.0	16.8	39.0
عمان	5.9	5.5	18.5	1.9	22.7	22.7
فلسطين	9.8	9.9			24.0	5.3
قطر	16.7	14.1	12.1	5.2	30.2	36.3
البحرين	2.1	2.2	-0.3	-0.1	1.1	7.4
الكويت	3.4	8.2	0.6	5.0	13.1	34.3
لبنان	7.0	1.5	6.4	0.9	7.1	8.0
ليبيا	4.3	-60.0	1.0	-63.2	25.2	-53.1
مصر	5.2	1.8	2.9	-0.5	15.9	7.9
المغرب	3.6	5.0	2.5	3.9	1.0	2.3
موريتانيا	5.1	3.6	2.7	1.2	19.7	12.0
اليمن	6.8	-17.8	3.8	-20.7	10.4	-9.9
متوسط الدول العربية			2.9	-3.3	15.5	18.0

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

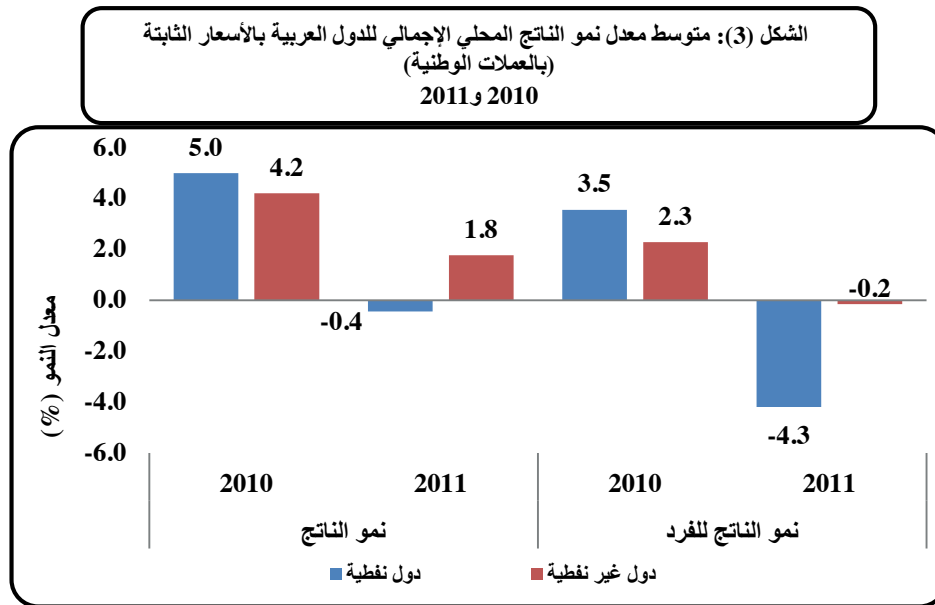
فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط⁽¹⁾، سجلت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2011 متوسط معدل نمو للناتج بالأسعار الثابتة بلغ حوالي 6.9 في المائة. وسجلت كل من قطر والعراق والكويت أعلى معدلات نمو للناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2011 والتي قدرت على التوالي بحوالي 14.1 في المائة و8.6 في المائة و8.2 في المائة. وسجلت كل من ليبيا واليمن انكماشاً في الناتج بالأسعار الثابتة بلغ 60 في المائة و17.8 في المائة على التوالي.

وعلى صعيد الدول العربية غير النفطية، فقد حققت كل من جيبوتي والمغرب وموريتانيا معدلات نمو أعلى من بقية دول نفس المجموعة، نتيجة لانتعاش حركة المواني في جيبوتي خاصة خلال النصف الأول من عام 2011، وزيادة الإنتاج الزراعي من القمح في المغرب، وبفضل الأداء الجيد لقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين في موريتانيا. من ناحية أخرى، سجلت كل من تونس وسورية إلى جانب ليبيا واليمن معدلات نمو سالبة، وسجلت مصر معدل نمو لم يتجاوز 1.8 في المائة نتيجة التطورات السياسية التي شهدتها هذه الدول والتي أدت في بعضها إلى توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وانخفاض الاستثمارات والصادرات وعوائد السياحة وتفاقم البطالة.

(1) الدول العربية المصدرة للنفط، هي الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا واليمن.

وفيما يتعلق باتجاهات النمو خلال عامي 2010 و2011، فقد تراجعت معدلاته بشكل ملحوظ في كل من البحرين وتونس وسورية وليبيا ومصر واليمن، متأثرة بشكل مباشر بالأحداث السياسية الداخلية التي شهدتها. وتأثر النمو في السودان من جراء تبعات انفصال جنوبه عن شماله في شهر يوليو 2011. وتأثر لبنان بشكل غير مباشر بالتطورات الحاصلة في المنطقة بشكل عام وفي سورية بشكل خاص، حيث يعتمد اقتصاده على القطاع الخدمي والسياحي. كما تراجع النمو بعض الشيء في كل من الجزائر وعمان وقطر وموريتانيا. وفي المقابل تحسن النمو في بقية الدول المصدرة للنفط مثل العراق والإمارات والكويت والسعودية، بالإضافة إلى تحسنه في كل من الأردن وقطر والمغرب.

ونتيجة للتطورات المذكورة، انكمش الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2011، بحوالي 3.3 في المائة بالمقارنة مع متوسط نمو الناتج للفرد بلغ حوالي 2.9 في المائة في عام 2010. وكان انكماش الناتج للفرد أعلى في الدول المصدرة للنفط ككل نتيجة للانكماش الكبير للناتج الذي وقع في كل من ليبيا واليمن على إثر الأحداث التي شهدتها هاتين الدولتين. وسجل هذا المتغير معدلات نمو سالبة (انكماش) خلال عام 2011 بالنسبة للدول العربية التي شهدت تحولات سياسية خلال عام 2011. وسجلت كل من العراق وقطر والكويت أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة نتيجة نمو الناتج المحلي في هذه الدول بمعدلات أعلى من معدلات نمو السكان، الشكل (3).



المصدر: محسوب استناداً إلى بيانات الجدول رقم (1).

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهدت الدول العربية خلال عام 2011 تحسناً في مستوى نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2010 باستثناء ليبيا وسورية والسودان واليمن. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية ككل بالأسعار الجارية من حوالي 5,842 دولار للفرد عام 2010 إلى حوالي 6,731 دولار عام 2011، مسجلاً بذلك

معدل نمو بلغ نحو 15.2 في المائة مقارنة بحوالي 12.8 في المائة عام 2010. وسجل العراق أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال عام 2011 بلغ حوالي 35.4 في المائة، تلاه الكويت والسعودية وقطر والجزائر، بمعدلات نمو بلغت على التوالي حوالي 30.1 في المائة و27.2 في المائة و25.1 في المائة و19.5 في المائة، بفضل الزيادة الكبيرة في عوائد الصادرات النفطية. وحقت بقية الدول (باستثناء ليبيا وسورية والسودان واليمن) معدلات نمو لمتوسط نصيب الفرد من الناتج تراوحت بين 18.4 في المائة في عمان و1.2 في المائة في المغرب. وزاد تباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية في عام 2011 بالمقارنة مع السنوات الثلاث الماضية حيث بلغ أعلى متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر، حوالي 116 مرة أدنى متوسط نصيب الفرد من الناتج في القمر في عام 2011، بينما كانت هذه النسبة تمثل 97 في العام السابق، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية
1995 و2000 و2005 و2008 - 2011

الدولة	1995	2000	2005	2008	2009	2010	2011	معدل النمو (%) 2011-2010
قطر	16,642	28,925	49,151	79,606	59,669	74,246	92,897	25.1
الكويت	13,876	17,006	27,012	42,867	30,415	33,454	43,532	30.1
الإمارات	27,268	34,837	43,989	38,946	31,675	34,356	40,510	17.9
عمان	6,477	8,097	12,318	21,117	15,207	21,359	25,298	18.4
السعودية	7,855	9,203	13,517	18,471	14,129	16,541	21,046	27.2
البحرين	10,032	12,582	15,140	19,721	16,149	16,691	18,174	8.9
لبنان	3,178	4,585	5,617	7,483	8,679	9,239	9,915	7.3
متوسط الدول العربية	2,115	2,660	3,839	6,084	5,177	5,842	6,731	15.2
الجزائر	1,500	1,801	3,133	4,944	3,917	4,501	5,381	19.5
ليبيا	6,340	6,130	7,186	11,860	8,469	10,271	4,669	-54.5
الأردن	1,560	1,742	2,300	3,759	3,989	4,329	4,622	6.8
العراق	396	871	1,296	3,376	2,978	3,391	4,591	35.4
تونس	2,015	2,244	3,216	4,335	4,182	4,203	4,352	3.6
مصر	1,043	1,560	1,265	2,160	2,450	2,775	2,928	5.5
المغرب	1,415	1,298	1,973	2,849	2,871	2,868	2,902	1.2
سورية	1,163	1,160	1,560	2,677	2,682	2,912	2,850	-2.1
السودان	258	430	994	1,560	1,586	1,687	1,625	-3.7
جيبوتي	858	813	895	1,132	1,172	1,223	1,301	6.4
موريتانيا	618	405	623	1,104	924	1,080	1,180	9.3
اليمن	358	622	953	1,391	1,256	1,347	1,179	-12.5
القمر	533	366	627	802	773	764	801	4.9

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2011.
المصدر: الملحقان (2/2) و(7/2).

ولم يطرأ أي تغيير يذكر على ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث حافظت قطر والكويت والإمارات على المراتب الثلاثة الأولى، وحافظت كل من القمر واليمن وموريتانيا وجيبوتي على المراتب الأربعة الأخيرة بين الدول العربية.
الأسعار

بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية بدلالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2011 حوالي 6.1 في المائة بالمقارنة مع 4.4 في المائة في عام 2010. وترجع زيادة مستويات التضخم في الدول العربية لعدة أسباب تختلف من دولة إلى أخرى، أهمها زيادة أسعار السلع الغذائية المستوردة، حيث ارتفع المؤشر الدولي لأسعار الأغذية خلال عام 2011 بحوالي 24 في المائة⁽²⁾ وارتفاع الإنفاق نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات لفائدة القطاع العائلي واستحداث وتوسيع برامج الإعانات لفائدة العاطلين عن العمل، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر واليمن، وارتفاع أسعار المحروقات في بعض الدول المستوردة للنفط، بالإضافة إلى توقف الإنتاج وإمدادات المواد الغذائية وتعطل شبكات توزيع السلع في عدد من الدول العربية التي شهدت تطورات سياسية كتونس وسورية وليبيا ومصر واليمن، وما تخللها من نقص في جانب العرض. من ناحية أخرى، ارتفع معدل التضخم في السودان نتيجة لظروف عدم الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة تكلفة المحروقات وانخفاض قيمة الجنيه السوداني خلال العام، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
2011-2000

(نسب مئوية)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	الدول العربية
4.4	5.1	-0.7	13.9	4.7	6.3	3.5	0.7	الأردن
0.9	0.9	1.6	12.3	11.1	9.3	6.2	3.1	الإمارات
1.0	1.9	2.8	3.5	3.3	2.0	2.6	-0.7	البحرين
3.5	4.4	3.5	4.9	3.1	4.1	2.0	3.0	تونس
4.5	3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	1.6	0.3	الجزائر
5.1	4.0	1.7	12.0	5.0	3.5	3.1	-2.9	جيبوتي
5.0	5.3	5.1	9.9	4.1	2.2	0.7	-1.1	السعودية
20.0	10.6	10.0	14.9	8.1	7.3	8.3	8.0	السودان
4.8	4.9	2.8	15.1	4.7	10.0	7.8	-0.6	سورية
5.6	2.4	-2.8	2.7	30.8	53.2	37.0	5.0	العراق
4.0	3.2	3.4	-4.6	24.8	3.4	1.9	-1.2	عمان
2.9	3.8	2.7	9.9	2.6	3.8	3.5	2.8	فلسطين
1.0	-4.3	-6.1	15.2	13.6	11.8	8.8	1.7	قطر
1.8	3.8	4.9	4.7	4.5	3.4	3.2	5.8	القمر
4.7	4.0	4.0	10.6	5.5	3.0	4.1	1.8	الكويت
5.5	4.5	2.8	10.8	4.1	5.6	0.0	0.0	لبنان
15.9	2.4	2.4	10.4	6.2	3.3	2.0	-2.9	ليبيا
10.2	11.1	11.8	18.3	9.5	7.8	4.0	2.8	مصر
0.9	0.9	1.0	3.7	2.1	3.2	1.0	1.9	المغرب
6.2	6.3	2.2	7.3	7.3	6.2	12.1	6.8	موريتانيا
19.3	12.3	3.6	19.0	7.9	18.4	11.4	4.6	اليمن
6.1	4.4	3.0	9.5	7.9	8.1	5.9	1.9	متوسط الدول العربية

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

(2) وفق مؤشر البنك الدولي.

وساهم في تخفيف الضغوط التضخمية في عدد من الدول العربية وجود برامج لدعم المحروقات وبعض السلع الغذائية مثل ما هو الحال في الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر وسورية، وانخفاض أسعار السكن والعقار خاصة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي على غرار الإمارات والبحرين.

وتباينت معدلات التضخم في الدول العربية وسجلت أعلى مستوياتها في السودان واليمن وليبيا، حيث بلغت على التوالي 20.0 في المائة و19.3 في المائة و15.9 في المائة، بينما سجلت أدنى مستوياتها في كل من الإمارات والمغرب بمعدل 0.9 في المائة والبحرين بمعدل 1.0 في المائة. وتراوحت معدلات التضخم في بقية الدول بين 1.8 في المائة في القمر و10.2 في المائة في مصر.

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

شهد عام 2011 زيادة في الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث ارتفعت حصته في الناتج من 35.5 في المائة في عام 2010 إلى 40.7 في المائة في عام 2011، وكان ذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الجارية بنسبة 35.2 في المائة، على أثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى قياسي خلال عام 2011، حيث تخطى حاجز المائة دولار للبرميل في الربع الأول من العام إلى أن وصل لحوالي 108 دولار للبرميل في الربع الأخير. وقد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية إلى تراجع الأهمية النسبية لباقي القطاعات مقارنة بعام 2010 رغم ارتفاع القيمة المضافة لهذه القطاعات بالأسعار الجارية. وقد جاء قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.1 في المائة، ثم قطاع المطاعم والفنادق بنسبة 9.6 في المائة، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 9 في المائة، الجدول رقم (4) والملحق (3/2).

الجدول رقم (4)

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي للدول العربية

2000 و2005 و2010 و2011

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2011-2010	2010-2009	2005-2000	2011	2010	2005-2000	2000-1995	
25.3	22.0	11.9	62.0	57.9	59.8	55.0	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
6.7	8.5	4.8	5.6	6.2	6.1	7.8	الزراعة
35.2	31.4	15.3	40.7	35.5	38.2	30.3	الصناعات الإستخراجية
13.5	13.6	7.7	9.0	9.4	9.5	10.6	الصناعات التحويلية
6.7	5.4	9.1	6.7	6.9	6.0	6.3	باقي قطاعات الإنتاج السلعي
7.8	9.3	8.4	38.0	41.6	39.4	42.5	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
11.3	12.6	7.9	11.1	11.7	10.5	11.5	الخدمات الحكومية
18.6	-30.7	-11.2	0.8	0.8	0.9	2.6	صافي الضرائب غير المباشرة:
18.0	15.5	10.1	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

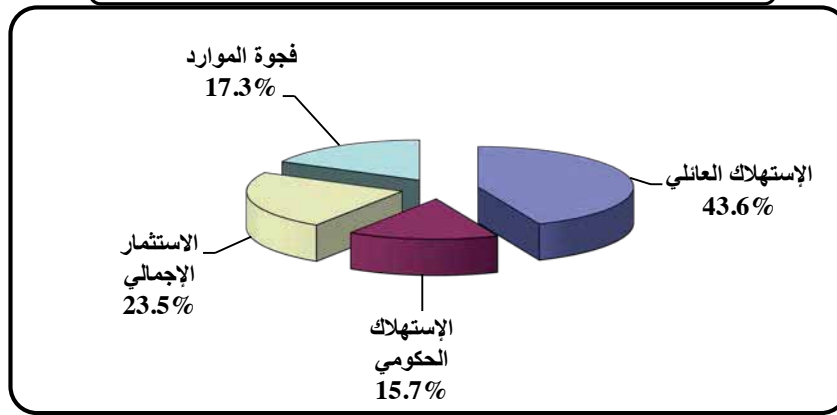
المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، إذ احتل قطاع الصناعات الإستخراجية في عام 2011 المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج في اثني عشر دولة عربية. وساهم قطاع الصناعات الاستخراجية بما يفوق 50 في المائة من الناتج في ست دول عربية بنسب تراوحت بين 70.0 في المائة في ليبيا و64.9 في المائة في العراق و62.1 في المائة في الكويت و57.7 في المائة في قطر و53.2 في المائة في السعودية و51.2 في عمان. وحاز قطاع الزراعة على المرتبة الأولى في كل من القمر والسودان بنسبة 41.1 في المائة و34 في المائة على التوالي. واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الأولى بنسبة 31.2 في المائة و16.8 في المائة في لبنان وجيبوتي، وقطاع الخدمات الحكومية في الأردن بنسبة 20 في المائة والمغرب و17.8 في المائة، والصناعات التحويلية بنسبة 16.7 في المائة و15.7 في المائة في تونس ومصر.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بلغت حصة الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 59.2 في المائة عام 2011، وبلغت حصة الاستثمار 23.5 في المائة، بينما كانت حصة فجوة الموارد حوالي 17.3 في المائة، الشكل (4).

الشكل (4) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق في عام 2011



المصدر : الملحق (5/2).

وانخفضت حصة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، بينما ارتفع معدل نموه إلى 10.8 في المائة وذلك مقارنة مع 8.2 في المائة في عام 2010، كما انخفضت حصة الاستثمار من الناتج وانخفض معدل نموه بالأسعار الجارية من 9.9 في المائة في عام 2010 إلى 6.1 في المائة في عام 2011. وفي مقابل انخفاض حصة الاستهلاك في الإنفاق في عام 2011، زادت حصة فجوة الموارد نتيجة للأداء الجيد لقطاع الصادرات، وبذلك ارتفعت نسبة تغطية صادرات السلع والخدمات للواردات في الدول العربية كمجموعة من 126.8 في المائة عام 2010 إلى 145.3 في المائة عام 2011، الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)
النتائج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق
2000 و 2005 و 2010 و 2011

(نسب مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2011-2010	2010 - 2009	2005-2000	2011	2010	2005	2000	
10.8	8.2	7.4	59.2	63.1	60.3	68.1	الإستهلاك النهائي
9.5	8.0	7.7	43.6	47.0	44.3	49.4	الإستهلاك العائلي
14.8	9.0	6.6	15.7	16.1	16.0	18.8	الإستهلاك الحكومي
6.1	9.9	12.8	23.5	26.1	21.5	19.0	الاستثمار الإجمالي
....	17.3	10.8	18.2	12.8	فجوة الموارد
27.6	22.2	14.7	55.5	51.3	54.8	44.6	صادرات السلع والخدمات
11.4	8.3	13.2	38.2	40.4	36.6	31.7	واردات السلع والخدمات
18.0	15.5	10.1	100.0	100.0	100.0	100.0	النتائج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستهلاك النهائي: يعزى التراجع في حصة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى تراجع معدل نمو الاستهلاك العائلي، حيث نما بمعدل 9.5 في المائة في حين أدى النمو المحقق في الاستهلاك الحكومي بنسبة 14.8 في المائة إلى تخفيف أثر تراجع الاستهلاك العائلي على مستويات الاستهلاك النهائي. وعلى مستوى الدول فقد ظل الإنفاق الحكومي مساهماً قوياً في اقتصادات بعض الدول وبصفة خاصة في قطر، والسعودية، والكويت، حيث أسهمت في الزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي في تلك الدول في تعزيز مستويات الاستهلاك النهائي. ففي قطر تم زيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين. وفي السعودية تم زيادة الإنفاق الحكومي بصفة عامة وزيادة أعداد الموظفين والصرف على الرعاية الاجتماعية وزيادة الرواتب ودعم الأسعار، وكذلك في الكويت تم زيادة الرواتب والإعفاء من قيمة المواد التموينية لمدة عام كامل. من جانب آخر ساهم توسع برامج دعم السلع الغذائية والمحروقات في عدد من الدول العربية في زيادة الإنفاق الحكومي الجاري.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في الدول العربية كمجموعة حوالي 10.9 دولار في اليوم، واستمر التباين الواضح في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بشقية العائلي والحكومي في الدول العربية في عام 2011 حيث تراوح ما بين 72.3 دولار في قطر و 2.4 دولار في موريتانيا، ونالت الإمارات أعلى ترتيب في الدول العربية من حيث الاستهلاك العائلي للفرد بحوالي 57.2 دولار في اليوم، بينما حازت قطر أيضاً على أعلى قيمة لنصيب الفرد من الإنفاق الحكومي بحوالي 30.5 دولار في اليوم، وسجل السودان أدنى مستوى لنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي بحوالي 0.39 دولار في اليوم، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك في عام 2011*
(دولار في اليوم)

متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الحكومي	متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك العائلي	متوسط نصيب الفرد من الإستهلاك الإجمالي	
30.45	41.84	72.29	قطر
18.05	27.19	45.24	الكويت
8.36	57.19	65.55	الإمارات
11.90	22.32	34.23	عمان
11.37	16.93	28.30	السعودية
4.08	22.40	26.49	لبنان
7.01	16.42	23.44	البحرين
2.71	9.50	12.21	الأردن
2.10	7.82	9.91	تونس
2.93	5.94	8.87	ليبييا
2.73	5.82	8.55	العراق
2.89	8.04	10.92	متوسط الدول العربية
3.04	4.84	7.89	الجزائر
0.91	6.06	6.96	مصر
1.45	4.68	6.13	المغرب
1.00	4.84	5.84	سورية
1.13	3.15	4.27	جيبوتي
0.39	3.21	3.60	السودان
0.49	2.39	2.89	اليمن
0.42	2.20	2.62	جزر القمر
0.49	1.93	2.42	موريتانيا

المصدر : الملحقان (5/2) و(7/2).

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد في الإستهلاك الإجمالي.

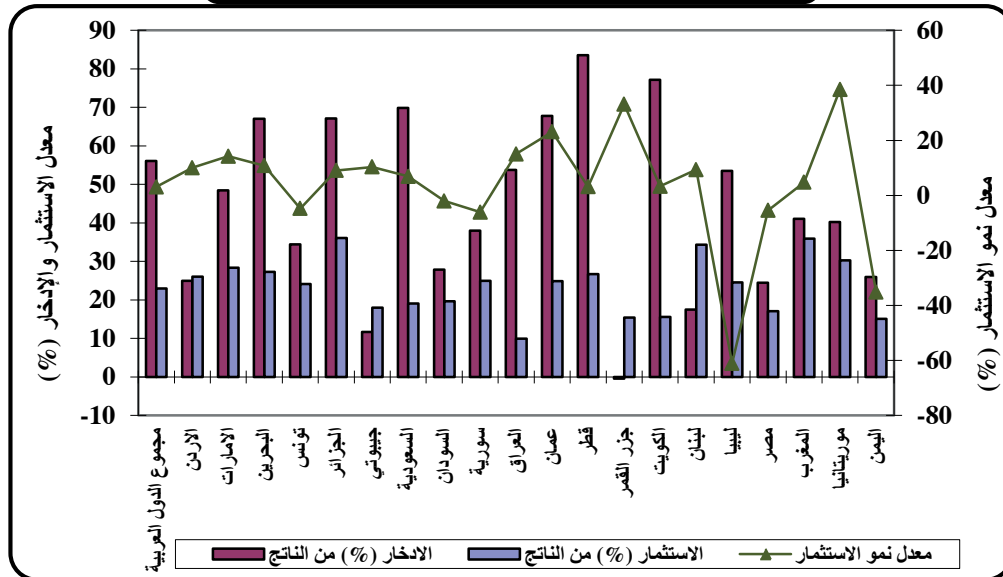
الإنفاق الاستثماري والادخار: ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية لعام 2011 لتبلغ حوالي 555 مليار دولار مقابل نحو 523 مليار دولار في عام 2010 إلا أن الأهمية النسبية للاستثمار من الناتج تراجعت إلى 23.5 في المائة مقابل 26.1 في المائة عام 2010 وذلك نتيجة لحالة الانكماش الاستثماري التي تمر بها الدول العربية من جانب، والاتجاه إلى زيادة برامج الإنفاق الجاري الناتج عن زيادة الرواتب والدعم والتحويلات الاجتماعية من جانب آخر. ومن ثم فقد تراجع معدل نمو الاستثمارات العربية ليلبلغ 6.1 في المائة عام 2011 مقابل 9.9 في المائة عام 2010. وقد سجلت كل من الأردن وجيبوتي والبحرين والإمارات والعراق والسعودية وعمان والقمر وموريتانيا معدلات نمو تراوحت بين حوالي 10 في المائة و38.5 في المائة. ويعزى الارتفاع في معدلات نمو الاستثمار في هذه الدول إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط بها وتسجيلها فوائض ومعدلات ادخار محلي مرتفعة، حيث تتواصل جهود الإنماء وتطوير الطاقة الإنتاجية في كل من عمان والعراق والإمارات، بالإضافة إلى استكمال مشاريع البنى التحتية وقطاع البناء السكني والعقاري والصناعي. في حين انكمش الاستثمار في كل من السودان ومصر وسورية وتونس واليمن وليبيا بمعدلات تراوحت بين 2 في المائة و61 في المائة بسبب الأحداث التي شهدتها تلك الدول خلال عام 2011، الجدول رقم (7)، والشكل (5).

الجدول رقم (7)
الإستثمار والإدخار المحلي في الدول العربية 2011

الدولة	الإدخار (%) من الناتج	الإستثمار (%) من الناتج	معدل نمو الإستثمار (نسب مئوية)
مجموع الدول العربية	56.4	23.5	6.1
الأردن	25.0	26.0	10.0
الإمارات	48.5	28.3	14.2
البحرين	67.0	27.3	10.8
تونس	34.5	24.1	-4.8
الجزائر	67.1	36.1	9.0
جيبوتي	11.7	18.0	10.3
السعودية	70.6	21.1	22.0
السودان	27.8	19.7	-2.0
سورية	38.0	25.0	-6.1
العراق	53.7	9.9	15.1
عمان	67.8	24.9	23.1
قطر	83.6	26.7	3.2
جزر القمر	-0.4	15.5	33.1
الكويت	77.2	15.6	3.3
لبنان	17.5	34.3	9.3
ليبيا	53.5	24.6	-61.0
مصر	24.5	17.1	-5.4
المغرب	41.1	36.0	4.7
موريتانيا	40.3	30.3	38.5
اليمن	26.0	15.1	-35.1

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).

الشكل (5): حصة الإستثمار والإدخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 2011



المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد: شهد عام 2011 ارتفاعاً في قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات لتصل إلى 1,312 مليار دولار مقابل 1,028 مليار دولار عام 2010 بمعدل نمو بلغ 27.6 في المائة مقابل 22.2 في المائة عام 2010 وذلك نتيجة زيادة الصادرات النفطية التي بلغت حوالي 668 مليار دولار مقابل 472 مليار دولار في عام 2010 بمعدل نمو بلغ حوالي 41.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2010 نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام وكذلك زيادة الإنتاج في بعض الدول العربية. وكذلك ارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات من حوالي 811 مليار دولار في عام 2010 إلى حوالي 903 مليار دولار عام 2011 بمعدل نمو بلغ حوالي 11.4 في المائة مقابل 8.3 في المائة عام 2010. وبذلك تحسن وضع الميزان الجاري للسلع والخدمات، حيث ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات للدول العربية كمجموعة لتبلغ 145.3 في المائة مقابل 126.8 في المائة في عام 2010.

الأداء الاقتصادي والفقير في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

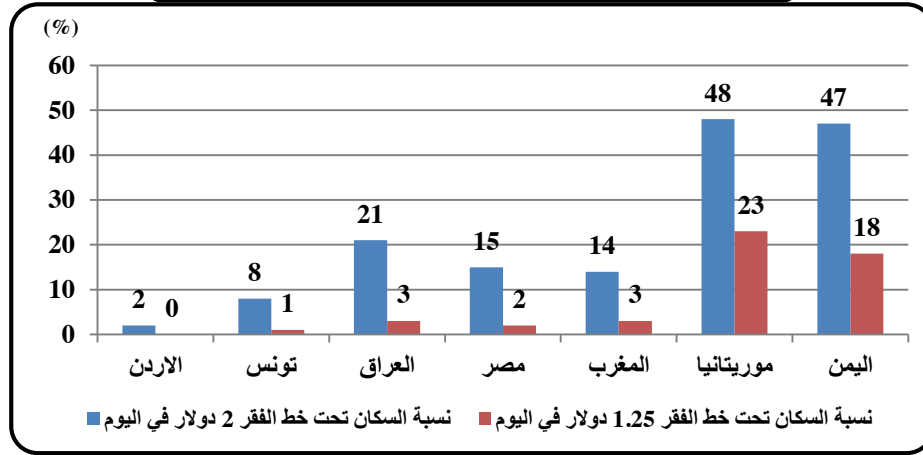
تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات مستويات الفقر المنخفضة نسبياً خاصة إذا ما قورنت بمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء أو منطقة شرق آسيا، إلا أن ما حصل من تطورات سياسية في بعض الدول العربية خلال عام 2011 أثار بعض المخاوف من أن التوازن الاجتماعي في بعض هذه الدول كان هشاً، ويشير إلى أن الحجم الحقيقي لمشكلة الفقر والتقدير الدقيق لتداعياتها أكبر مما هو منعكس في نسب فقر الدخل السائدة⁽³⁾، نتيجة لعدة عوامل سوف يتم استعراض بعضها في الفقرات التالية.

وتبين مؤشرات فقر الدخل، وفق البيانات المتاحة في الدول العربية، التباين الواضح في مستويات الفقر في الدول العربية، حيث يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين. تضم المجموعة الأولى عدداً من الدول العربية محدودة الدخل كاليمن، وموريتانيا، وفلسطين، والصومال، والسودان وجيبوتي وجزر القمر، التي تفوق نسب الفقر فيها 40 في المائة من السكان، أما المجموعة الثانية فتضم بقية الدول ذات نسب الفقر المعتدلة (بين 10 و 20 في المائة) أو نسب الفقر المتدنية (أقل من 10 في المائة)، الشكل (6) والملحق (7/2).

إلا أن مؤشرات الفقر المذكورة تعبر فقط عن فقر الدخل، وهو يمثل مكوناً واحداً من بين مكونات الفقر، في حين أن الفقر البشري يضم أبعاداً أخرى بالإضافة إلى الدخل مثل التعليم والصحة والمستوى المعيشي والحريات. وتشير بعض المؤشرات المتاحة إلى وجود أشكال عديدة من الحرمان والتهميش مثل سوء التغذية وضعف الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، يعاني منها السكان في الدول العربية التي تنخفض فيها مستويات فقر الدخل.

⁽³⁾ تقدر نسبة الفقر في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تضم معظم الدول العربية، بدلالة المكافئ الشرائي للدول عام 2005، حوالي 17 في المائة بالمقارنة مع نسبة 39 في المائة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، و73 في المائة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

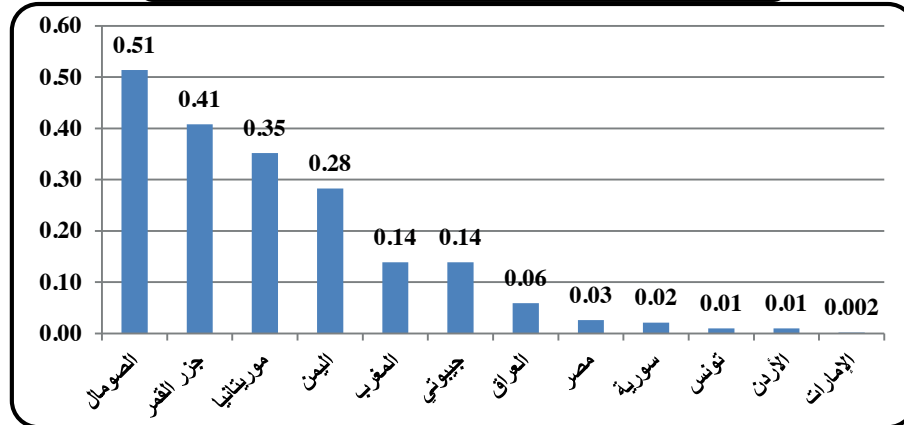
الشكل (6): مؤشرات الفقر وفق خط الفقر الدولي في بعض الدول العربية



المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، (2012).

ففي تقرير التنمية البشرية لعام 2010 قدم برنامج الأمم المتحدة مؤشراً جديداً للفقر، سُمي بمؤشر "الفقر المتعدد الأبعاد" (Multidimensional Poverty Index⁽⁴⁾) ، والذي يتضمن عناصر غير مرتبطة بالدخل ويأخذ بعين الاعتبار أوجه متعددة للحرمان البشري من حيث الصحة والتعليم ومستوى المعيشة ويستند إلى بيانات مسوح الأسرة، بحيث يصنف كل فرد بناءً على عدد من أوجه الحرمان في أسرته قبل تجميع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني. وتكمن أهمية المؤشر بالمقارنة مع مؤشرات فقر الدخل في إعطاء صورة واضحة حول حجم التحديات القائمة أمام معظم الدول العربية في مكافحة الفقر بمختلف أبعاده لا سيما على مستوى تحسين الدخل والخدمات الأساسية خاصة في مجالي التعليم والصحة. ويبين الشكل (7)، مستوى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات.

الشكل (7) : مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية خلال الفترة 2008-2000



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010.

(4) ووفقاً لهذا المؤشر تسند لكل فرد علامة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، ثم تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3، أي أن علامة 3 أو أكثر تدل على وجود فقر متعدد الأبعاد. وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد زادت درجة الفقر وبالعكس.

ويتبين من خلال مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، أن مؤشرات الفقر في الدول العربية وفق هذا المؤشر متدنية نسبياً بالمقارنة مع عدد كبير من الدول النامية. ورغم وجود ارتباط إحصائي معنوي بين نسب فقر الدخل ومستويات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، إلا أن ترتيب الدول العربية يختلف حسب المؤشرين نظراً لاختلاف طبيعة المتغيرات المتضمنة في كل منهما.

وكما بينت التطورات السياسية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال عام 2011، فلا يمكن اعتبار مؤشرات فقر الدخل المطلقة وحدها، أو حتى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، كافية للتعبير عن مستوى هشاشة الاستقرار والتماسك المجتمعي حيث أن مفهوم الفقر المبني على خط مطلق لفقر الدخل لا يعبر بشكل ملائم عن درجة رضا كل فرد عن وضعه الاجتماعي وعن وضع كل فرد بالمقارنة مع بقية أفراد المجتمع (الفقر النسبي)، ولا يأخذ في الاعتبار مستوى حصول الأفراد على الخدمات الأساسية وتطلعات أفراد المجتمع ونظرتهم للمستقبل (مؤشر الفقر متعدد الأبعاد). فيمكن لمؤشرات فقر الدخل المطلق أن تتحسن لو ارتفع دخل/إنفاق كل الشرائح الدخلية، دون تسجيل أي تحسن في مؤشرات الدخل النسبي التي تتوقف عادة على متوسط أو وسيط الدخل أو الإنفاق. كما يمكن لدخل الفرد أن يرتفع دون وجود رضا عن الوضع الحالي والمستقبلي فيما يتعلق بأوجه عديدة من الحياة مثل الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية والحرّيات.

وتشير بعض البيانات المتوفرة عن مؤشرات درجة السعادة والرخاء، وهي مؤشرات تعبّر عن التوقعات الحالية والمستقبلية لوضع الرفاهية للناس، في بعض الدول العربية التي حصلت فيها تطورات سياسية، إلى انخفاض تلك المؤشرات في تونس من 24 في المائة عام 2008 إلى 10 في المائة عام 2010، وفي مصر من 25 في المائة عام 2007 إلى 12 في المائة عام 2010، وذلك رغم استمرار النمو الاقتصادي في هذين البلدين بمعدلات مقبولة خلال تلك الفترة⁽⁵⁾. لذا، فإن مفهوم وقياس الفقر يجب أن يتوسع ليشتمل درجة الحرمان من القدرات الأساسية، بالإضافة إلى الدخل، مثل الصحة والتعليم والمعرفة والسكن والمشاركة في الحياة السياسية والتمتع بالحرية وعدم التعرض للتمييز، وهي كلها وسائل لتحقيق التنمية البشرية التي تهدف إلى توسيع خيارات البشر وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاهية والرخاء.

إن نقشي الفقر بمعناه الواسع وعدم المساواة في توزيع الدخل والأصول، والتمييز، وعدم تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع الواحد تلعب دوراً سلبياً ليس فقط من حيث الحد من مساهمة كل فرد في جهود التنمية، بل أيضاً من حيث الإسهام في تأجيج الشعور بالغبن وإضعاف الاستقرار الاجتماعي والحد من آفاق النمو طويل المدى. لهذه الأسباب يركز حالياً عدد من المؤسسات البحثية حول العالم على تطوير مؤشرات كمية لقياس التماسك الاجتماعي تستهدف قياس توجهات الأفراد وإحساسهم تجاه أوجه عديدة من حياتهم اليومية ووضعهم في المجتمع ومدى مشاركتهم في بناء مستقبل بلدانهم⁽⁶⁾.

(5) أنظر كتاب: After the Spring: Economic Transitions in the Arab World, Oxford University Press 2012.

(6) انظر في هذا الخصوص تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Perspectives on Global Development 2012: Social Cohesion in a Shifting World.

تطور مؤشرات توزيع الدخل

تفيد بعض التقارير والدراسات الدولية بارتفاع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروات في العديد من دول العالم نتيجة لعدة عوامل أهمها تحول الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات في النمو، حيث تراجعت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة لصالح قطاعي الصناعة والخدمات، وانحياز التطورات التقنية الحديثة لفائدة ذوي المهارات العالية على حساب ذوي المهارات المتدنية، وتركز مصادر النمو في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية.⁽⁷⁾ وفي المقابل تعتبر الدول العربية، نسبياً، من الدول النامية ذات التوزيع الأقل تفاوتاً في الدخل، حيث يقدر متوسط معامل جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل في هذه الدول بحوالي 39.5 في المائة، وهو يعتبر مقبولاً لو تمت مقارنته مثلاً ببعض الدول الآسيوية مثل الصين (48.2 في المائة) والفلبين (45 في المائة)، وتايوان (40 في المائة). كما أن مؤشر جيني انخفض أو ظل مستقراً في عدد من الدول العربية التي تتوفر عنها بيانات، وهو يدل على أن نسبة اللامساواة في توزيع الدخل أو الإنفاق في الدول العربية لم تتدهور خلال العقود الثلاثة الماضية، الملحق (7/2).

ويعتبر مؤشر جيني وحده غير كافٍ للتعبير عن درجة اللامساواة في توزيع الدخل، لذلك يتم في كثير من الأحيان اللجوء إلى مؤشرات إضافية مثل نسب الدخل بين الأكثر ثراءً والأكثر فقراً ضمن شرائح المجتمع، ومنحنيات تأثير النمو التي تقيس نمو الدخل/الإنفاق لمختلف شرائح الدخل/الإنفاق بين نقطتين من الزمن تمثل عادة كل نقطة سنة من سنوات إجراء مسح إنفاق الأسرة. وقد تم في تقرير عام 2010 احتساب ورسم منحنيات تأثير النمو في تسع دول عربية، وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي وموريتانيا والمغرب ومصر وسورية واليمن. وقد بينت تلك المنحنيات التباين في قدرة الدول العربية على جعل النمو مناصراً للفقراء. إلا أن عدم توفر بيانات مسوح جديدة في تلك الدول لا يتيح احتساب منحنيات محدثة تعكس تطور هيكل توزيع الدخل في هذه الدول.

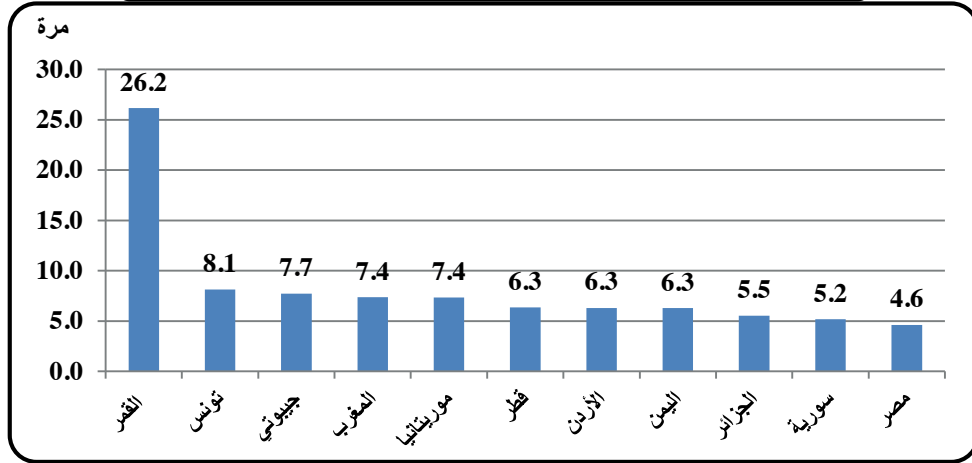
ويبين الشكل (8)، نسبة إنفاق أعلى إلى أقل 20 في المائة من السكان في بعض الدول العربية المتاح حولها بيانات، حيث أن هذه النسبة هي الأعلى في القمر يليها بفارق كبير كل من تونس وجيبوتي، والأدنى في مصر وسورية والجزائر. ويبلغ متوسط تلك النسبة في مجموعة الدول العربية المتاح عنها بيانات حديثة حوالي 8.3 مرة. ورغم أن هذه النسبة تقل عن المتوسط في بعض مناطق العالم الأخرى مثل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة دول أمريكا اللاتينية، إلا أنها لا تعبر عن تطور توزيع الدخل والفقير النسبي في المجتمع ولا تعبر عن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وعدم تكافؤ الفرص في التمتع بحياة كريمة، ولا تعبر أيضاً عن الشعور باللامساواة⁽⁸⁾ وهي مؤشرات، كما ذكر سابقاً أقرب للتعبير عن درجة التماسك الاجتماعي.

(7) انظر مثلاً إلى تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :

Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries, 2008.

(8) Perception of Inequality.

الشكل (8) : نسبة إنفاق أعلى إلى أقل 20 في المائة من السكان في بعض الدول العربية (وفقاً لأحدث بيانات متاحة)



المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم، (2012).

التطورات الاجتماعية

حققت غالبية الدول العربية، خلال الفترة 2000 – 2010، تقدماً ملحوظاً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر. ويتضح ذلك من التطور الإيجابي المنتظم لعدد من المؤشرات من بينها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية والصرف الصحي الملائم، وتضييق الفجوة بين الجنسين في معظم المؤشرات الاجتماعية، وتراجع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويأتي هذا التقدم تنويجاً لجهود الدول العربية لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها منذ سبعينات القرن الماضي.

ورغم التطورات الإيجابية المشار إليها، إلا أن غالبية الدول العربية لا تزال تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية لمقابلة الطلب المتنامي عليه – خاصة في الدول العربية الأقل نمواً - ورفع كفاءة الموارد البشرية. وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية وفقاً لدليل التنمية البشرية⁽⁹⁾، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2011، حوالي 0.641 وصنفت في إطار الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وهو ما يزيد عن نظيره على مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ 0.456، إلا أنه يقل كثيراً عن متوسط الدول المتقدمة، وهو ما يدل على أن الدول العربية رغم الامكانيات المتوفرة والجهود المبذولة، لا تزال تعاني من تدنٍّ في مستويات التنمية البشرية وخاصة في الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية.

⁽⁹⁾ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2011).

السكان

حجم السكان ومعدل النمو: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2011 بحوالي 362 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2010، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية⁽¹⁰⁾. وقد سجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني في عام 2011 حيث بلغ حوالي 8.9 في المائة، تلتها البحرين بحوالي 8.2 بالمائة، ثم عمان بحوالي 3.6 في المائة. ويزيد معدل النمو السكاني على 3.0 في المائة في كل من ليبيا، والسودان، وجيبوتي. وقد تمكنت بعض الدول العربية مثل الجزائر والأردن ومصر والقمر وسورية وموريتانيا والعراق والسعودية والكويت من تحقيق معدلات مقبولة للنمو السكاني بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة. وتراوح ذلك النمو بين حوالي 2 و3.2 في المائة، كما استمر انخفاض هذا المؤشر في بعض الدول حيث وصل، على سبيل المثال، في المغرب وتونس إلى حوالي 1.1 في المائة في العام ذاته، وفي لبنان إلى حوالي 0.6 في المائة. ويعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية منفردة، بشكل أساسي، إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الارتفاع في معدلات صافي الهجرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملحق (8/2).

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي: تشير البيانات المتاحة لعام 2011 إلى التفاوت الكبير في عدد السكان بين الدول العربية. وتبلغ الكثافة السكانية للدول العربية مجتمعة، في عام 2011، حوالي 27 نسمة في كل كم². وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (34 نسمة/كم²)، الصين (143 نسمة/كم²)، ألمانيا (235 نسمة/كم²)، الهند (389 نسمة/كم²)⁽¹¹⁾. وتحتل البحرين المركز الأول من حيث معدل الكثافة السكانية بين الدول العربية، حيث بلغ 2010 نسمة/كم² في عام 2011، تليها لبنان (387 نسمة/كم²)، والقمر (317 نسمة/كم²)، ثم الكويت (205 نسمة/كم²)، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا على التوالي حوالي 3 نسمة/كم²، و5 نسمة/كم²، الملحق (9/2).

وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2010 حوالي 59 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 50 في المائة وفي الدول النامية البالغة حوالي 45 في المائة⁽¹²⁾. وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، عدا السودان والصومال والقمر ومصر وموريتانيا واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت شبه ثابتة في كل من مصر والبحرين منذ عام 1990، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في كل الدول العربية الأخرى

(10) World Development Report (2012), The World Bank, Washington, D.C.

(11) قاعدة معلومات البنك الدولي (2012).

(12) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2012).

باستثناء جيبوتي والعراق. ويختلف حجم الهجرة من الريف إلى الحضر فيما بين الدول العربية خلال الفترة 1990 – 2010. ويرجع ذلك إلى تباين الإمكانيات الزراعية المتوفرة في تلك الدول، وإلى الاكتظاظ السكاني ومحدودية فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية وعدم كفاية وملاءمة البنى الأساسية في الكثير من المدن العربية مما يحد من جاذبيتها. وقد كان معدل النزوح إلى المدن محدوداً بعض الشيء في كل من موريتانيا وليبيا ولبنان والقمر والمغرب.

التوزيع العمري للسكان: تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية بلغت في عام 2010 حوالي 62.6 في المائة من إجمالي عدد السكان، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 64.3 في المائة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحوالي 69.8 في المائة في إقليم أوروبا ووسط آسيا، وحوالي 65.2 في المائة في أمريكا اللاتينية، وحوالي 65.6 في المائة للمتوسط العالمي. وتمثل نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية حوالي 33.8 في المائة، رغم تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من حوالي 4.1 في عام 2000 إلى حوالي 3.1 طفل لكل امرأة سنة 2011. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40 في المائة في كل من السودان والصومال والعراق وفلسطين والقمر وموريتانيا واليمن، ويتراوح بين حوالي 37 إلى حوالي 20 بالمائة في الدول العربية الأخرى، باستثناء الإمارات حيث ينخفض إلى حوالي 17 في المائة. ويؤدي كبر حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى زيادة الحاجة للتوسع في برامج تنشئة ورعاية الشباب. ويلاحظ أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلتها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، حيث بلغت حوالي 19.4 في المائة، مقابل حوالي 27.9 في المائة في أمريكا اللاتينية و 26.8 في المائة في دول العالم مجتمعة⁽¹³⁾، الملحق (9/2).

التعليم

القيود في مرحلة التعليم الأساسي: بلغ معدل القيد الإجمالي⁽¹⁴⁾ في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2010، حوالي 95 في المائة مقابل حوالي 113.3 في المائة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وحوالي 96.5 في المائة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة⁽¹⁵⁾.

ووفقاً لأهداف الألفية، يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. ويتبين من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق هذا الهدف على مستوى معدلات القيد الإجمالي في متناول كل الدول العربية، عدا السودان

(13) قاعدة معلومات البنك الدولي (2012).

(14) يمثل نسبة عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم إلى إجمالي السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

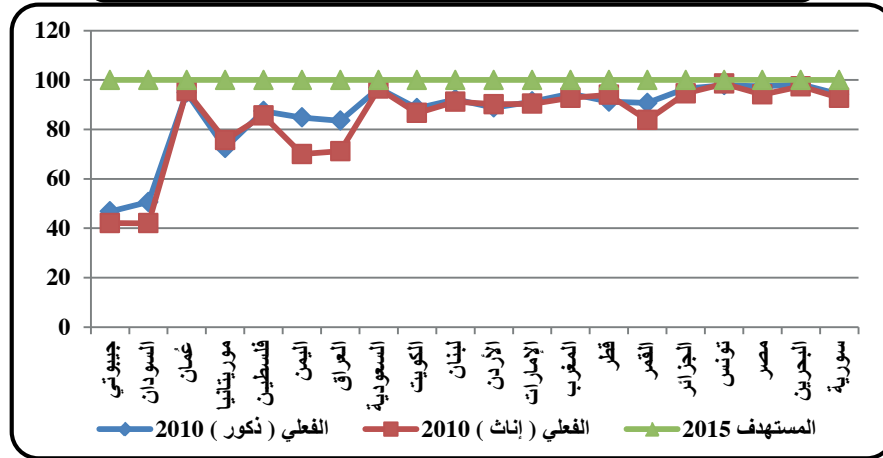
(15) تقرير التنمية البشرية (2011).

وجيبوتي والصومال، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، في عام 2009 حوالي 72.6 في المائة و 54.5 في المائة و 32.6 في المائة على التوالي. وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية، خلال الفترة 1990 - 2010، حيث تجاوز 100 في المائة⁽¹⁶⁾، باستثناء الأردن واليمن وفلسطين حيث بلغ حوالي 97 و 87.3 و 90.8 في المائة على التوالي، الملحق (10/2-أ).

وبالنسبة لمعدل القيد الصافي⁽¹⁷⁾ للدول العربية مجتمعة، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2010، فقد بلغ حوالي 80.9 في المائة، وهو ما يقل عن المؤشرين المسجلين في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (88.5 في المائة) والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (94.4 في المائة)، كما يقل كذلك عن مثيله في دول العالم ككل (87.8)⁽¹⁸⁾. ويشار في هذا الصدد إلى التقدم المحرز في بعض الدول العربية مثل السعودية وتونس والتي نجحت في زيادة معدلات القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي بشكل ملحوظ خلال الفترة 1990-2010.

وفيما يتعلق بهدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 على مستوى معدلات القيد الصافي، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات في معظم الدول العربية في الفترة 1990 - 2010. ومن جهة أخرى، تشير البيانات إلى أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبيهة متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملحق (10/2-ب) و (10/2-ج) والشكل (9).

الشكل (9) : المؤشر الفعلي والمستهدف لمعدل القيد الصافي في المرحلة الأولى (ذكور وإناث) في الدول العربية في عام 2015



المصدر: الملحق (10/2-ب).

(16) يشار إلى أن معدل القيد الإجمالي يفوق مستوى المائة في المائة في حالة ارتفاع عدد التلاميذ المقيدون في أي مرحلة تعليمية مقارنة بعدد السكان في الشريحة العمرية لهذه المرحلة بسبب ارتفاع عدد التلاميذ الباقين للإعادة.

(17) يمثل نسبة الطلبة المقيدون في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة إلى إجمالي عدد السكان في الشريحة العمرية لهذه المرحلة ومن ثم يستبعد هذا المؤشر الطلبة الباقين للإعادة.

(18) تقرير التنمية البشرية (2010).

القيد في مرحلة التعليم الثانوي: بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية عام 2010، حوالي 66.5 في المائة، ويقل هذا المعدل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (حوالي 69.7 في المائة)، والدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 90.4 في المائة)، واقترب من مثيله العالمي (حوالي 68.4 في المائة). وتراوح معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2010 حسب البيانات المتاحة بين 101 في المائة و 104.3 في المائة في الكويت وعمان والسعودية، بينما تجاوز ذلك المعدل حوالي 90 في المائة في كل من الأردن والبحرين وتونس والجزائر وقطر وليبيا، كما تجاوز 80 في المائة في كل من لبنان والإمارات وفلسطين ومصر، بينما تراوح هذا المعدل بين حوالي 24 في المائة و 56 في المائة في جيبوتي والسودان والعراق والقمر والمغرب وموريتانيا واليمن. وتشير بيانات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة 1990 – 2010، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا البحرين واليمن، الملحق (10/2- أ).

أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 63.9 في المائة وهو ما يزيد عن المتوسط العالمي (حوالي 59.8 في المائة)، ويقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 74.4 في المائة). وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد كان اتجاهه تصاعدياً. ويلاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع في الأردن بشكل ملحوظ من حوالي 32.8 في المائة في عام 1990 إلى 81.9 في المائة في عام 2010، كما شهدت الإمارات وتونس والسعودية وسوريا والكويت تحسناً جيداً في هذا المؤشر، حيث بلغت زيادته أكثر من 20 نقطة مئوية في كل دولة على حدة خلال الفترة نفسها، الملحق (10/2- ب).

ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2010، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في أحد عشرة دولة عربية. وفي المقابل سجلت كل من اليمن والعراق والصومال وجيبوتي والقمر زيادة في معدلات القيد لصالح الذكور، الملحق (10/2- ج).

القيد في مرحلة التعليم العالي: بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2010، حوالي 25.8 في المائة وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا دول أوروبا وآسيا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية، إلا أنه يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 27.6 في المائة. وتختلف معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر ليبيا هذه القائمة بنحو 58.0 في المائة، تليها لبنان بنحو 54.0 في المائة، ثم فلسطين بنحو 50.2 في المائة. ومن ناحية أخرى، ما زالت مؤشرات جيبوتي والسودان والقمر وموريتانيا منخفضة ودون معدل 8 في المائة. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء عُمان.

وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 1990 – 2010، في جميع الدول العربية، عدا قطر حيث تراجع هذا المعدل من 27.0 في المائة إلى 15.5 في المائة خلال الفترة المذكورة. ونمت المعدلات بنحو أكثر من الضعف في الأردن والإمارات والجزائر والسعودية والسودان واليمن، وزاد المعدل بثلاثة أضعاف وأكثر في تونس وعمان وليبيا، الملحق (10/2- أ).

معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 10.8 سنة في عام 2009، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول النامية (13.6 سنة) ودول العالم ككل (11.2 سنة)⁽¹⁹⁾. وتقدر سنوات التمدرس بحوالي 14 سنة في كل من البحرين وتونس والجزائر والسعودية ولبنان، وحوالي 13 سنة في كل من الأردن والإمارات والكويت وفلسطين، وحوالي 12 سنة في كل من عمان ومصر وقطر، وحوالي 11 سنة في المغرب وحوالي 10 سنوات في كل من العراق، وحوالي 9 سنوات في اليمن، وحوالي 8 سنوات في موريتانيا، وحوالي 5 سنوات في جيبوتي. ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدرس وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى تحقيق تقدم ملموس في مستوى تعليم السكان ورفع كفاءة الموارد البشرية خلال الفترة (1990-2010)، الملحق (11/2).

وفيما يتعلق بنسب التسرب، تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسب مازالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث تتراوح في عام 2009 بين 29.3 في المائة في موريتانيا و 40.5 في المائة في اليمن. كذلك يلاحظ زيادة معدلات التسرب، في الفترة 1999-2009، في كل من الإمارات، الجزائر، فلسطين، مصر واليمن. ويعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر. ويرجع ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول العربية إلى عدة عوامل مثل تدني مستوى التعليم، أو ارتفاع تكاليف الدراسة، أو ضرورة العمل لمساعدة الأسرة. ويعتبر التسرب من المصادر الأساسية لارتفاع نسبة الأمية، بالإضافة إلى كونه يمثل رافداً أساسياً من مسببات ارتفاع البطالة نظراً لحرمانه للطلبة المعنيين بهذه الظاهرة من الحصول على أي تكوين مهني يسألحهم للمنافسة في سوق العمل، الملحق (11/2).

الإنفاق على التعليم: يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية في عام 2009 بحوالي 5.0 في المائة، وهو ما يقل عن مثيله في الدول النامية (5.4 في المائة)⁽²⁰⁾. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في المغرب حوالي 5.4 في المائة، وفي القمر حوالي 7.6 في المائة، وفي تونس حوالي 7.1 في المائة، وفي اليمن حوالي 6.7 في المائة، وفي جيبوتي حوالي 8.0 في المائة، وفي السعودية 8.7 في المائة. وتعتبر هذه النسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية. وبالمقابل لا تزال هذه النسبة منخفضة للغاية في السودان (0.8 في المائة).

وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فإن المتوسط العربي في عام 2008 بلغ حوالي 19 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في كل من الدول النامية (16 في المائة) ودول العالم مجتمعة (14 في المائة)⁽²¹⁾. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد فاقت هذه النسبة حوالي 20 في المائة في كل من الإمارات وتونس والجزائر

(19) قاعدة معلومات اليونسكو (2012)، وقاعدة معلومات البنك الدولي (2012).

(20) قاعدة معلومات اليونسكو (2012)، وقاعدة معلومات البنك الدولي (2012).

(21) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2011).

وجيبوتي والسعودية والمغرب، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في السودان والصومال وعمان ولبنان خلال الفترة 2006 - 2009، الملحق (12/2).

معدل الأمية: قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية عام 2009 بحوالي 27.3 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت في كل منهما حوالي 37.2 في المائة و 38.4 في المائة على التوالي. كما تفوق أيضاً النسبة المسجلة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي بلغت حوالي 18.1 في المائة⁽²²⁾. وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15 - 24 سنة) بحوالي 12.1 في المائة، كما بلغت نسبة الأمية بين الشباب الذكور حوالي 8.7 في المائة، وبين الشابات الإناث حوالي 15.6 في المائة، وتقل هاتان النسبتان عن مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء دول وسط وشرق أوروبا، ودول أمريكا اللاتينية، ودول شرق آسيا⁽²³⁾. وقد أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في تراجع ملحوظ لهاتين النسبتين عما كانتا عليه عام 1990، إذ كانتا تقدران بحوالي 20.5 في المائة و 38.8 في المائة على التوالي، الملحق (19/2).

وسجل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في عام 2009 مستويات مرتفعة، حيث بلغ في المغرب حوالي 43.9 في المائة، وفي موريتانيا حوالي 42.5 في المائة، وفي اليمن حوالي 37.6 في المائة. وبالمقابل سجل معدل الأمية تراجعاً ملحوظاً في عدد من الدول العربية خلال الفترة 1990 - 2009، حيث أسهمت جهود محو الأمية في مصر في تخفيض ذلك المعدل من حوالي 52.9 في المائة إلى حوالي 33.6 في المائة خلال الفترة المذكورة، الملحق (13/2-أ).

وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 33.7 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 12.9 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تقارب أو تفوق 50 في المائة في اليمن والمغرب. وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، رغم تحسن هذا المؤشر في تونس والعراق وليبيا واليمن، (الملحق 13/2-ب).

الأوضاع الصحية

العمر المتوقع عند الولادة: ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة عام 2011، ليتساوى بذلك مع المتوسط العالمي، ويزيد عن متوسط الدول النامية (حوالي 68 سنة)،

(22) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2011).

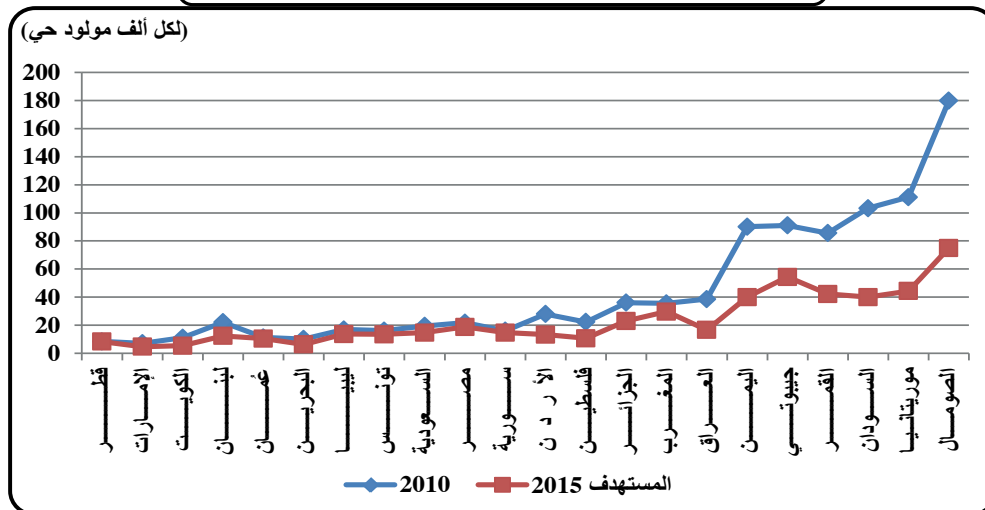
(23) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2012).

ويقل كثيراً عن مثيله في الدول الصناعية (حوالي 80 سنة)⁽²⁴⁾. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة، في عام 2010، قد زاد عن 70 سنة في معظم الدول العربية، عدا الصومال التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 50 سنة، وجيبوتي حوالي 56 سنة، وموريتانيا حوالي 57 سنة، والسودان حوالي 59 سنة، واليمن حوالي 62 سنة، والعراق حوالي 69 سنة، الملحق (14/2) و (19/2).

وفيات الأطفال: بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية نحو 31 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2010، ويقل هذا المعدل عن مثيله في الدول النامية (44 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (40 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 5 وفيات فقط لكل ألف مولود حي. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد انخفض هذا المعدل دون 10 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2010 في كل من الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 41 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2010، وهو ما يقل عن مثيله في الدول النامية ودول العالم اللذين بلغا على التوالي حوالي 63 و 57 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 6 حالات وفاة فقط في الدول الصناعية. ولا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتجاوز 100 حالة وفاة في السودان والصومال وموريتانيا، الملحق (14/2).

وعلى مستوى تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف، الشكل (10).

الشكل (10) : المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية



المصدر: الملحق (14/2).

(24) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2012).

مؤشرات الرعاية الصحية

نطاق الخدمات الصحية: تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث تجاوزت، في عام 2009، نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما بلغت هذه النسبة حوالي 70 في المائة في المغرب، و 66 في المائة في السودان، و63 في المائة في موريتانيا، و 50 في المائة في اليمن. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (15/2).

كما تشير البيانات المتاحة، لعام 2010، إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاثة عشر دولة عربية بين حوالي 119 طبيب في تونس وحوالي 354 طبيب في لبنان. ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في أربعة عشر دولة عربية بين حوالي 138 ممرضة في العراق وحوالي 680 ممرضة في ليبيا. وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والقمر والصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين 4-62 طبيباً وما بين 11-89 ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي والقمر والمغرب) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1400 شخص في كل من السودان واليمن والصومال ليصل إلى حوالي 1900 شخص في موريتانيا، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب) بين حوالي 270 في ليبيا وحوالي 812 شخصاً في قطر، الملحق (15/2).

الإنفاق على الصحة: بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2009 حوالي 5.1 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي، حيث بلغت حوالي 10.3 في المائة⁽²⁵⁾. وتبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة، في عام 2009، وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي نحو 2.5 في المائة في موريتانيا وقطر (مع فارق الناتج المحلي الإجمالي بينهما)، بينما بلغت حوالي 9.3 في المائة في الأردن. وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.1 بالمائة في العراق و16.1 في المائة في الأردن، الملحق (15/2).

من جهة أخرى، تصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على القطاعين العام و الخاص في الإنفاق على الخدمات الصحية، وترجع نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2009، حيث تبلغ حوالي 61.4 في المائة، وهي بذلك تزيد عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية، عدا أوروبا ووسط آسيا

(25) قاعدة معلومات البنك الدولي (2012).

(حوالي 66.0 في المائة)، كما تفوق المتوسط المسجل على مستوى العالم ككل البالغ حوالي 60.8 في المائة. ويتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 15 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 54.0 في المائة في تونس و 86.2 في المائة في الجزائر، وتضم هذه المجموعة (مع هاتين الدولتين) باقي الدول العربية فيما عدا السودان، المغرب، سورية، مصر والصومال والتي تراوحت فيها هذه النسبة بين 27.4 و 45 في المائة، الملحق (15/2).

المياه والصرف الصحي: تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين نجاح البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز معتبر حيث أنه يقترب مما حققته الدول النامية ككل، إذ بلغ هذا المؤشر حوالي 84.2 في المائة في الدول العربية في عام 2009، مقارنة بحوالي 86 في المائة في الدول النامية وحوالي 89 في المائة في دول العالم للفترة ذاتها. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 86.5 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 74.2 في المائة في عام 2009. أما في الدول النامية ككل، فتصل هذه النسبة إلى 95 في المائة في الحضر و 79 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم إلى 96 في المائة في الحضر، و 81 في المائة في الريف.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لجميع السكان في خمس دول، هي الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان. في حين تتوفر لأكثر من نسبة 90 في المائة من السكان في سبع دول أخرى، هي الأردن وتونس والسعودية وسورية وفلسطين والقمر ومصر. بينما تنخفض هذه النسبة إلى 58 في المائة في السودان، و 55 في المائة في اليمن، و 50 في المائة في موريتانيا، و 29 في المائة في الصومال. وبهذا تكون الدول العربية ككل قد حققت الهدف العالمي القاضي بخفض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و 2015، الملحق (16/2).

وعلى صعيد توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2009 نحو 76.6 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 56 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 63 في المائة. ويلاحظ التفاوت الكبير في توفير خدمة الصرف الصحي الملازم بين سكان الحضر وسكان الريف في الدول العربية، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر نحو 81.8 في المائة في عام 2009، بينما لا يتعدى حوالي 64.6 في المائة لسكان الريف. أما في الدول النامية ككل فتصل هذه النسبة إلى 73 في المائة في الحضر و 43 في المائة في الريف، كما تصل في دول العالم مجتمعة إلى 79 في المائة في الحضر و 47 في المائة في الريف.

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن الإمارات وقطر والكويت قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن 7 دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة، وهي الأردن والجزائر والسعودية وسورية وعمان ولبنان وليبيا ومصر، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 26 في المائة من السكان في السودان، وموريتانيا، و 23 في المائة في الصومال، الملحق (16/2).

العمالة

حجم القوى العاملة ومعدل النمو: يقدر حجم القوى العاملة في عام 2010 بحوالي 122 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 34.5 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، الملحق (17/2).

ويعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ 3.1 في المائة في الفترة 1995 – 2010. ويتراوح هذا المعدل على صعيد الدول فرادى ما بين حوالي 10.1 في المائة في قطر، وحوالي 9.2 في المائة في الإمارات، و 6.3 في المائة في البحرين. وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في تسع دول أخرى، هي الجزائر والسعودية وسورية والعراق والقمر والكويت وليبيا وموريتانيا واليمن. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمراً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة: يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2010 أن حوالي 57.4 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في خمس دول، إذ يبلغ عدد القوى العاملة في مصر حوالي 26 مليون عامل، وفي السودان حوالي 14 مليون عامل، وفي المغرب حوالي 12 مليون عامل، وفي الجزائر حوالي 10 مليون عامل، وفي العراق حوالي 8 مليون عامل. ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (60.8 في المائة) من القوى العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 33.6 في المائة عام 1995 إلى 22.3 في المائة سنة 2010. من جهة أخرى، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة ليست صغيرة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و14 سنة ما زالت تلج سوق العمل، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليه التشريعات الدولية لحماية حقوق الطفل مع باقي التأثيرات السلبية على تعليم هؤلاء الأطفال وأوضاعهم الصحية. وتصل هذه النسبة إلى 49 في المائة في الصومال، وإلى 23 في المائة في اليمن، و 16 في المائة في موريتانيا، و 13 في المائة في السودان.

مساهمة الإناث في أسواق العمل: لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 29 في المائة سنة 2010. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتتدنى حصة المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من قطر (12.4 في المائة)، والسعودية (13.2 في المائة)، واليمن (14.6 في المائة)، والعراق (21.4 في المائة)، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول الأقل نمواً.

البطالة

سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً ملحوظاً في بعض الدول العربية نتيجة الأحداث التي شهدتها بعض هذه الدول خلال عام 2011، جراء توقف الإنتاج وإغلاق المؤسسات وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية وتراجع الصادرات وعوائد السياحة وتفاقم عجز الميزانيات وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي. ويقدر متوسط معدل البطالة في المنطقة حسب آخر بيانات متوفرة بحوالي 16 في المائة والذي يظل الأعلى بين مناطق وأقاليم العالم الأخرى. ويقدر حجم عاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2011 بحوالي 17 مليون بالمقارنة مع 197 مليون عاطلاً حول العالم ومتوسط بطالة بلغ حوالي 6.0 في المائة. ونتيجة للأحداث التي شهدتها كل من تونس ومصر وسورية واليمن سجل معدل البطالة في هذه البلدان ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، بما يقدر بنحو ست نقاط مئوية بالنسبة لتونس وسورية وأربع نقاط مئوية بالنسبة لليمن، ونقطتين اثنتين بالنسبة لمصر، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية

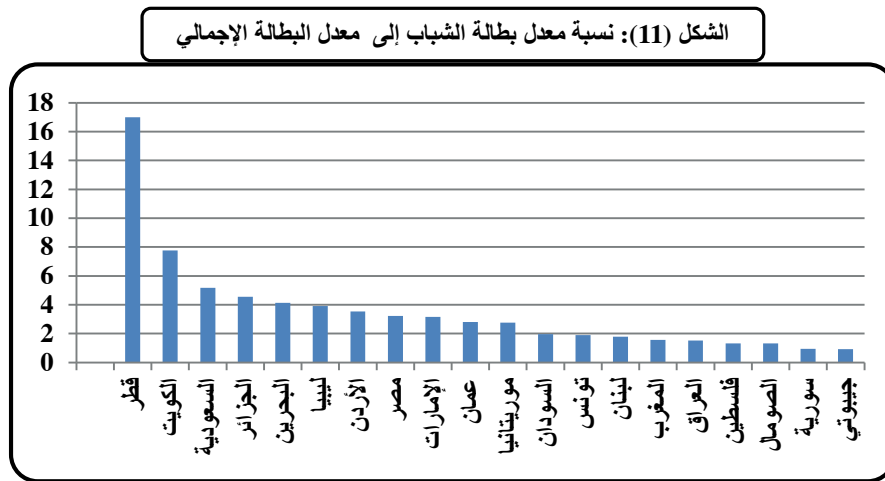
(نسب مئوية)	2011	2010	2009	2008	2007	الدولة
	12.9	12.5	12.9	12.7	13.1	الأردن
	3.7	3.8	4.0	4.0	4.0	البحرين
	18.9	13.0	13.3	12.4	12.4	تونس
	9.8	10.0	10.2	11.3	13.8	الجزائر
	14.9	8.6	8.5	10.9	9.2	سورية
	26.6	26.6	21.5	21.6	21.5	فلسطين
	11.9	8.9	9.4	8.7	8.9	مصر
	8.9	9.1	9.1	9.6	9.8	المغرب
	18.0	14.3	14.6	015.	315.	اليمن

المصدر: الملحق (18/2)، وتقديرات معدي التقرير بناء على بيانات وطنية رسمية وبيانات دولية متفرقة.

ورغم المجهودات المبذولة في عدد من الدول العربية للتخفيف من البطالة إلا أن معدلاتها لم تتغير بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات الماضية نتيجة نمو عرض العمل بنسب تفوق قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة. ويعزى ذلك إلى الزيادة القياسية في معدلات نمو القوى العاملة والتي تفوق المعدلات المسجلة في مختلف مناطق العالم الأخرى. وفي هذا الخصوص وفي جانب العرض يفوق عدد السكان في سن العمل 220 مليون نسمة، منهم حوالي 72 مليون نسمة بين سن 15 و24 سنة، ويقدر حجم قوة العمل بحوالي 122 مليون نسمة، أي أن من كل 100 ساكن عربي حوالي 63

منهم في سن العمل و35 منهم في قوة العمل، و16 عاطلون. وهذه الأرقام، بالإضافة إلى زيادة متوسط معدل المشاركة في القوى العاملة خاصة بين الإناث، تقيد بضخامة الضغوط الديمغرافية، أي جانب العرض، على أسواق العمل في الدول العربية.

وتشير كثافة البطالة في أوساط الشباب وطالبي العمل للمرة الأولى إلى أن البطالة في الدول العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم القدرة على استيعاب الأعداد الكبيرة للداخلين الجدد إلى القوى العاملة، حيث يبلغ متوسط نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة، أي المنضمين الجدد لسوق العمل، حوالي ثلثي إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية، ويبلغ متوسط نسبة الشباب (15-24 سنة) بين العاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي النصف. ويمثل متوسط معدل البطالة لدى الشباب حوالي 3.6 مرة متوسط معدل البطالة الإجمالي، وهو ما يفوق المتوسط العالمي لنفس المؤشر والبالغ حوالي 0.3 ويرتفع هذا المؤشر بشكل ملحوظ في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أنه على سبيل المثال قد بلغ في قطر 7.8 وفي الكويت و5.2 في السعودية، ويتراوح بين 3 و5 في كل من الجزائر والبحرين وليبيا والأردن والإمارات، وينخفض إلى دون الـ 3 في باقي الدول العربية، الملحق (18/2) والشكل (11).



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، دراسة خلفية لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2010.

وإلى جانب الضغوط الديمغرافية، فهناك عوامل أخرى تفسر ارتفاع معدلات البطالة في عدد من الدول العربية، من أهمها تذبذب وعدم كفاية النمو الاقتصادي، وتآكل قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية، وضعف طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال وعدم التكافؤ بين الميزات المالية والعينية المقدمة للعاملين في القطاع العام وتلك التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص وخاصة فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات العمل في هذا القطاع. كما أن حالة عدم الاستقرار تفسر بشكل كبير ارتفاع معدلات البطالة في كل من العراق وفلسطين والصومال. من ناحية أخرى، فإن ضعف الإمكانيات وتواضع القاعدة الاقتصادية تحد من قدرة الدول محدودة الدخل مثل موريتانيا، والسودان، واليمن على توفير مواطن عمل كافية لقوة العمل المتزايدة.

ومما يميز البطالة في الدول العربية ككل عن غيرها من مناطق العالم هو تركزها الشديد في أوساط الشباب وطالبي العمل لأول مرة، وانتشار البطالة بين المتعلمين، وارتفاع معدلاتها لدى الإناث، الملحق (18/2). وتفيد البيانات المتوافرة عن بعض الدول العربية أن فترة انتظار الباحثين الجدد عن عمل خاصة بين حاملي الشهادات العليا تدوم أكثر من سنة. ففي مصر تستغرق فترة البحث عن عمل لخريجي الجامعات في المتوسط أكثر من عشرين شهرا. وتبلغ نسبة العاطلين لفترة تفوق مدتها 12 شهرا في بعض الدول العربية التي تتوفر حولها بيانات، حوالي 48.8 في المائة، وتفق تلك النسبة 60 في المائة في كل من تونس، والجزائر، والكويت والمغرب. وتدل مؤشرات البطالة على جدية الوضع وخطورته في الدول العربية وضرورة الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف مستويات البطالة خاصة لدى الشباب المتعلمين للمحافظة على الاستقرار والسلم الاجتماعي. ويتطلب ذلك تكثيف الجهود لدعم مسارات النمو المدرة لمواطن الشغل وتحسين بيئة الأعمال وزيادة ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، والنهوض ببرامج تشغيل الشباب، وتحسين أداء مؤسسات وسياسات سوق العمل. إضافة إلى التوسع في برامج تدريب الخريجين وربطها بالتدريب من أجل التوظيف وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية بما يسمح بدور أكبر للقطاع الخاص في توفير المزيد من فرص العمل.